المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ١٠ فبراير ١٩٨٩

يكتبها : سـامى متـولى

توظيـــف الامـــوال والمواجهـــة الجـــادة

رفعت المحجوب

يسرى مصطفى

وضع مجلس الشعب القضايا الجماهيرية الملحة فى دائرة اهتمامه ، عند مناقشة بيان الحكومة ، وافرد تقرير لجنة الرد على البيان بابا خاصا لذلك ، ووضع فى مقدمة هذه المشاكل موضوع توظيف الاموال ، مشيرا بكل وضوح الى ان هذه الشركات قامت تحت سمع وبصر الحكومة ، ومارست عملها لسنوات عديدة دون اى تدخل او رقابة بالرغم من ارتفاع عديد من الاصوات المتخصصة والتحليلات العلمية التى نبهت الى خطورة هذه الظاهرة على حقوق المودعين ، وعلى الاقتصاد القومى وطالبت بضرورة مواجهتها قبل ان يستفحل خطرها . ولقد لعبت اجهزة الاعلام من تليفزيون واذاعة وصحافة قومية وحزبية دورا اساسيا فى الدعاية والاعلان عن تلك الشركات التى مكنتها مواردها الضخمة من استخدام هذه الاجهزة فى التاثير على الراى العام ، يضاف الى ذلك ان شركات تلقى الاموال استطاعت ان تجتذب الى صفوفها بعض من ايدوا فكرتها ودافعوا عنها واسبغوا عليها الصبغة الاسلامية !!

ورأى تقرير اللجنة ان هذه الظاهرة كانت تستوجب معالجة مبكرة ومواجهة مباشرة قبل ان تتفاقم لتحدث اثارها السيئة التى نعانى منها الآن . وطالب بضرورة ان تعمل الحكومة على سرعة اعادة الاموال للمودعين من المواطنين الابرياء وخاصة صغارهم الذين لم يكن لهم من هدف غير انتظام العائد الشهرى او السنوى الذى يوفر لهم العيش الكريم . ورات اللجنة ان القرارات الحكومية التى صدرت يجب ان تستكمل بعديد من الاجراءات الكفيلة بضمان حقوق المودعين كاستعادة اموال الشركات الموجودة فى الخارج ، والتحقق من صدق نيات الشركات التى اعلنت عن رغبتها فى توفيق اوضاعها للتاكد من انتظام حساباتها وعدم وجود اى تلاعب بها .. ويتعين على الحكومة ان تقوم بالمواجهة العاجلة لأوضاع المودعين الذين يلاقون التلاعب ازاء انقطاع العائد الشهرى لايداعاتهم بما يرتبط بذلك من مشاكل اقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة وان تراعى فى تنفيذ قواعد رد الاموال للمودعين ـ فى الشركة التى ستصفى اعمالها ـ نسبة ماحصل عليه كل مودع من ارباح ، بحيث تكون هناك نسبة وتناسب فى رد الاموال . وذلك فى حالة مااذا كانت حصيلة التصفية اقل من حجم اموال المودعين ولابد من وضع قواعد خاصة للتصفية يراعى فيها قواعد العدالة ولو استلزم الامر اصدار تشريعات خاصة بذلك .

وطالبت المجلس ومعها كل الحق بضرورة ان يقترن تصحيح اوضاع شركات تلقى الاموال باتخاذ خطوات اخرى على المستوى الاقتصادى لكى تؤدى هذه الاصلاحات الثمار المرجوة منها وذلك بابتكار وسائل جديدة لجذب مدخرات العاملين بالخارج والداخل لاستثمارها فى المجالات المتنوعة باصدار بعض الشهادات او السندات الخاصة بالاستثمار عن طريق المشاركة الاسلامية او المضاربة على نمط مافعلته بعض البنوك التجارية من فتح فروع متخصصة فى المعاملات الاسلامية لجذب العملاء . ويجب ان تقترن جميع الاجراءات السابقة بتقويم الجهاز المصرفى والمركز التنافسى للبنوك فى مواجهة شركات تلقى الاموال . كما يجب ان يقترن ذلك ايضا باعادة النظر فى السقوف الائتمانية المطبقة بما يعطى المزيد من التيسيرات ويساعد البنوك على تعويم المشروعات المتعثرة وتمويل المشروعات الجديدة القادرة على منافسة هذه الشركات خاصة فى مجال توزيع العائد المناسب الذي يعتبر عامل جذب رئيسى للمدخرات .

ولاشك ان المشكلة بابعادها الاقتصادية والاجتماعية الواسعة تتطلب من الحكومة مواجهة جادة وسريعة تضع فى اعتبارها مصالح الآلاف من المواطنين الابرياء الذين وقعوا ضحية لاعمال خداع او نصب استغلت احلامهم البسيطة فى مجرد معيشة امنة ومستقرة .. ان مسئولية الدولة ان تضرب بيد من حديد على هؤلاء الذين سرقوا هذه الاحلام المتواضعة للأبرياء وان تضمن لهم حماية ودائعهم من التبديد ..

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية